ردا على الكذاب .. نعيد نشر شهادة مسئول بالرئاسة عن شائعة إفراج الرئيس عن سجناء مدانين

الأربعاء 7 مايو 2014 12:05 م

نافذة مصر :

مسئول سابق بقصر الرئاسة: «مرسى» لم يفرج عن شخص واحد دون موافقة الأمن العام

نعيد نشر ما قالته جريدة الشروق عن التزام الرئيس مرسي بكافة الأعراف القانونية حيث قال الخبر نصا كما هو في جريدة الشروق :

كان الرئيس مرسى حريصاً جداً على التزام الأعراف القانونية فى مسألة العفو عن المحكوم عليهم، وبدا لى وكأنه يتحسس خطواته توخياً للحذر، رغم أنه كان يملك سلطة مطلقة بنص الإعلان الدستورى الصادر فى **30** مارس **2011** للعفو عن العقوبة».. بهذه الكلمات بدأ مصدر من الشخصيات البارزة بقصر الرئاسة خلال العام الماضى، حديثه عن تجربته الشخصية مع قرارات الرئيس مرسى بالعفو عن المحكوم عليهم

المصدر رفيع المستوى، الذى لا ينتمى للإخوان وتحتفظ «الشروق» باسمه بناء على رغبته، وصف التفاصيل التى حكاها بأنها شهادة أمام الله لا يمكن كتمها فى ظل تزايد الشائعات عن قيام مرسى بالإفراج عن الإرهابيين على دفعات متعددة، مؤكداً: كان ملف الإفراج عن قيادات وأعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية المحكوم عليهم أحد بواعث التوتر الدائم بين الأحزاب الإسلامية المتشددة ومرسى، لأنه كان لا يفرج عن شخص واحد منهم دون موافقة الأمن العام
وكشف المصدر عن أن مرسى فور توليه الرئاسة أمر بتشكيل لجنة معروفة للجميع للإفراج عن المحكوم عليهم فى قضايا عسكرية بعد **25** يناير، هى لجنة الحرية الشخصية برئاسة المستشار محمد أمين المهدى، الذى وافق على تولى هذه المسئولية من واقع موقفه المعارض دائماً لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى
كما شكل لجنة أخرى سرية مكونة من ممثلين للأمن العام ومصلحة السجون وكان يحضرها مستشاره القانونى محمد فؤاد جادالله وآخرون من مؤسسة الرئاسة، لدراسة أوضاع قيادات الإخوان والجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامى الصادرة ضدهم أحكام بالحبس، وما زالوا فى السجن أو مطلوبين لقضاء العقوبة

واستطرد المصدر قائلاً: «هذه اللجنة لم توافق إلاّ على الإفراج عن **27** من هذه القيادات، وأصر مرسى على سماع موافقة الأمن العام على الإفراج عنهم بنفسه، فى واقعة غريبة أدهشت جميع الحضور، حيث كان قد تحدد موعد لاجتماع هذه اللجنة، وتزامن مع انشغال مرسى فى أمر آخر، فأنهت اللجنة بالفعل عملها وأغلق محضر الاجتماع وبه موافقة ممثلى الأمن العام على الإفراج عن هؤلاء القيادات، وغادر ممثلو الأمن العام قصر الاتحادية».
وأكمل المصدر القصة بقوله: «أنهى الرئيس لقاءه، فسأل عما تم فى الاجتماع، فأخبره مساعدوه به، فطلب منهم الاتصال فوراً بممثلى الأمن العام، وتناول هو سماعة الهاتف وطلب منهم شخصياً العودة للقصر، ليناقشهم هو بنفسه فى حالات القيادات الجهادية الإسلامية، ويسمع منهم موافقة الأمن العام على الإفراج عنهم».
واعتبر المصدر هذا الموقف «أكبر دليل على حرص مرسى على الالتزام برؤية الجهاز الأمنى فيما يتعلق بالإفراج عن القيادات الإسلامية».
وبسؤاله عن لماذا فكر مرسى أساساً فى هذا الأمر؟ قال المصدر إن السبب سياسى بالطبع، فالأحزاب الإسلامية وعلى رأسها البناء والتنمية كانت تلح باستمرار على مرسى لمراجعة ملفات قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية الموجودين فى السجون، لا سيما وأن بعضهم قضى أكثر من **25** عاماً، وأن بعضهم الآخر تم العفو عنهم بالفعل بقرارات من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد تنحى حسنى مبارك، أو بموجب أحكام من المحكمة العسكرية العليا

أما قيادات الإخوان فقد كانت هناك قضية واحدة تبقت إلى عهد مرسى دون العفو عن المتهمين فيها، هى قضية التنظيم الدولى الصادر فيها أحكام نهائية من المحكمة العسكرية العليا عام **2008** بالسجن **10** سنوات، وأحكام نهائية من محكمة جنايات أمن الدولة العليا

طوارئ عام **2010**، وجميعهم كانوا ـ ومازالوا ـ يعيشون خارج البلاد
وقد أصدر مرسى بعد موافقة هذه اللجنة والأمن العام قراره رقم **75** لسنة **2012** والوحيد فى هذا الصدد متضمناً العفو عن العقوبة الموقعة ضد **27** شخصاً
وأوضح المصدر أن حزب البناء والتنمية كان يطالب باستمرار بعد صدور هذا القرار بالإفراج عن عدد آخر من القيادات الذين لم يشملهم العفو آنذاك مثل مصطفى حمزة ورفاعى طه ومحمد الإسلامبولى، حيث أرجع المصدر رفض الرئيس السابق وضعهم فى القائمة بأنهم كانوا على ذمة قضايا منظورة أمام القضاء العسكرى
ونفى المصدر بشدة ما تردد عن اتخاذ مرسى عمل لجنة الحرية الشخصية التى ترأسها المستشار المهدى كساتر للإفراج عن قيادات إسلامية متهمة بالإرهاب، قائلاً: صدر العفو عن حوالى **630** من المدنيين المحاكمين أمام القضاء العسكرى، على دفعتين، بموجب قرارين جمهوريين فى **19** يوليو و**20** أغسطس **2012**، وكان القرار الجمهورى يصدر مرفقاً به جدول الأسماء كما وضعته اللجنة
وأكد المصدر أن اللجنة التزمت فى بحث هذه الحالات أقصى درجات الدقة، مع استبعاد كل من أدين بأعمال قتل وتخريب وحرق واغتصاب، وتم استطلاع رأى جهات الأمن بشأنها وبعد مراجعة جهات الأمن لهذه الأسماء واحداً واحداً، حيث أبدت عدم الممانعة فى العفو لعدم الخطورة الإجرامية على المجتمع

وكشف المصدر عن أن الرئيس تدخل شخصياً فقط فى حالة واحدة هى حالة الشاب محمد جادالرب الشهير بـ«سامبو» فعلى الرغم من أن بعض أعضاء لجنة المهدى كانوا يعرفون سامبو شخصياً، إلاّ أن الأمن العام اعترض على الإفراج عنه، فأصدرت اللجنة كشوفها بدونه
وأضاف المصدر أنه بعدما تلقى الرئيس مرسى عدة مطالبات من قوى سياسية وثورية بالإفراج عن سامبو، تواصلت الرئاسة مع الأمن العام الذى أصدر موافقته على الإفراج عنه، إلاّ أن الرئيس مرسى لم يدرج الاسم فى القائمة منفرداً، فتواصل هاتفياً بنفسه مع المستشار محمد أمين المهدى لاستئذانه فى إدراج الاسم، فوافق المهدى بعد تأكده من حصول الرئاسة على موافقة الأمن العام فعلياً

وبالنسبة للعفو عن غير المصريين المحكوم عليهم، أشار المصدر إلى أن الرئيس مرسى التزم أيضاً بموافقة الأمن العام قبل إصداره قرارا بالإفراج عن عدد من المواطنين السودانيين الذين صدرت ضدهم أحكام عسكرية، كما رفضت الرئاسة أيضاً طلباً من السفارة السعودية بالقاهرة فى فبراير الماضى للإفراج عن **4** مواطنين سعوديين سبق اتهامهم فى قضايا مخدرات لأن الأمن العام رفض ذلك ورأى أنهم يمثلون خطراً على الأمن القومى

وجدير بالذكر أن هؤلاء المواطنين السعوديين الذين أشار إليهم المصدر، تم الإفراج عنهم مطلع هذا الأسبوع الجارى بقرار جمهورى من الرئيس المؤقت للبلاد المستشار عدلى منصور، وجاء فى ديباجة القرار أنه صدر بعد الإطلاع على القانون وكتاب السفير السعودى فى القاهرة المؤرخ فى **20** أغسطس